

مجموعة السبع تصدر الأزمة الليبية لمؤتمر دولي جديد

السياسي يدعو إلى القضاء على الإرهاب وفوضى الميليشيات في ليبيا



السلح ليس الحل

الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، من خلال التفاوض مع جميع الأطراف والحل الوسط وأنه يريد توسيع اتصالاته بين الليبيين كافة، وخاصة الشباب.

وأوضح السفير الجديد أن مهمته في ليبيا هي العمل مع الأطراف كافة، من الغرب والشرق والجنوب لتشكيل دولة موحدة، يمكنها تحقيق الاستقرار والرخاء في أنحاء البلاد كافة.

وجاءت خطوة تعيين سفير جديد في طرابلس بعد سنتين من اكتفاء واشنطن بتعيين "قائم بالأعمال" في ليبيا، لتشير إلى وجود اهتمام أمريكي أكبر بالأزمة الليبية التي دخلت عامها الخامس.

وبضرورة إجراء انتخابات تشريعية فقط وهو ما يرفضه الجيش.

ومع ذلك يرى مراقبون أن الفترة القادمة ستحمل تطورات جديدة بشأن الأزمة الليبية لاسيما مع تعيين واشنطن سفيرا جديدا في طرابلس.

وأكد السفير الأمريكي ريتشارد نورلاند الثلاثاء حرصه على العمل مع مجلس النواب من أجل الوصول إلى السلام في ليبيا، كما أكد حرص الولايات المتحدة على دعم ليبيا في مسيرتها نحو الاستقرار والأزدهار.

وفي أول تصريحات له، أكد نورلاند في رسالة وجهها لليبيين أن بلاده ستشارك بقوة في الجهود التي تقودها

ويعتبر الإسلاميون عودة الجيش إلى الشرق والانسحاب من مواقعه التي سيطر عليها طيلة الخمسة أشهر الماضية وهما الشرطان اللذان يوصفان بغير الواقعيين ويعكسان عدم الجدية في إنهاء القتال وحل الصراع سياسيا.

ويدرك الإسلاميون جيدا أن معركة تحرير طرابلس قُطعت الطريق أمام محاولات الاتفاف على الاتفاق الذي جرى بين خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج في فبراير الماضي والذي نص على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية السنة.

ويعارض الإسلاميون إجراء الانتخابات الرئاسية ويتمسكون

بالتفنية، وحل الأزمة السياسية. ورحب الصغير في تصريحات إعلامية محلية الثلاثاء بتواجد الاتحاد الأفريقي كطرف في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه مجموعة الدول السبع في بيانها الختامي. وأضاف عضو مجلس النواب، "هذا المؤتمر قد يخرجنا من اتفاق الصخيرات، الذي عرقل كل الجهود المبذولة من الأطراف الليبية والدولية لحل الأزمة".

ويرفض الإسلاميون بقوة وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات التي قد تمنح الجيش فرصة التفاوض من موقع أقوى مما كان عليه قبل 4 أبريل الماضي.

للبدء في عملية تسوية سياسية شاملة، وتعالج كافة جوانب الأزمة، وفي القلب منها قضية استعادة الاستقرار.

وفي كلمته أمام قمة مجموعة السبع وأفريقيا، دعا الرئيس المصري إلى "القضاء على الإرهاب وفوضى الميليشيات، وإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا، وضمان عدالة توزيع موارد الدولة والشفافية في إنفاقها، واستكمال توحيد المؤسسات الليبية على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي".

واستضافت باريس الأحد اجتماعا سياسيا دوليا حول ليبيا لدراسة وتقييم الأوضاع الأمنية والمالية في ليبيا بمشاركة غسان سلامة. وضم الاجتماع فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة والإمارات ومصر، وبحث الخطة التي قدمها سلامة لمجلس الأمن في إحاطته بالجلسة التي عُقدت في 29 يوليو الماضي.

اختارت مجموعة السبع تصدير الأزمة الليبية إلى مؤتمر دولي من المتوقع أن يعقد خلال الفترة المقبلة، وهو ما يبدو أنه نفس المؤتمر الذي يحشد المبعوث الأممي غسان سلامة الجهود الدولية لعقده منذ فترة.

بياريتز (فرنسا) - حظي الملف الليبي بنصيب من اهتمام قادة مجموعة الدول السبع خلال اجتماعهم الاثنين، حيث جرت مناقشة التطورات السياسية والعسكرية التي تشهدها ليبيا.

لكن نتائج تلك المباحثات لم تات بموقف واضح بشأن التصعيد العسكري المستمر، وإنما تم تصدير الأزمة إلى مؤتمر دولي لم يحدد مواعده ولا مكان انعقاده.

ودعت مجموعة السبع الدول الصناعية السبع الكبرى في ختام مؤتمرها الذي انعقد في مدينة بياريتز الفرنسية إلى عقد مؤتمر دولي حول ليبيا بمشاركة كافة الأطراف المعنية على المستوى المحلي والإقليمي.

كما طالبت الدول السبع الكبار بدعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإقامة مؤتمر ليبي-ليبي، وفقا لما نشره الحساب الرسمي للسفارة الفرنسية على موقع التواصل الاجتماعي تويتر.

وأشارت السفارة إلى أن بيان الدول السبع دعم لهبة العيد التي قد تمكن من وقف دائم لإطلاق النار بالإضافة إلى دعم الحل السياسي كضامن للاستقرار.

ويعدم بيان الدول السبع الإجراءات التي يعمل المبعوث الأممي غسان سلامة على تنفيذها لوقف إطلاق النار.

وكان سلامة قد اقترح خلال جلسة لمجلس الأمن يوليو الماضي إجراءات فورية من ثلاث مراحل للخروج من النزاع تشمل إعلان هدنة بمناسبة عيد الأضحى، واجتماعا رفيع المستوى للبلدان المعنية بليبيا، يعقبه اجتماع ليبي.

ويبدو أن غسان سلامة يسعى من خلال هذا المؤتمر لبسورة موقف دولي واضح بشأن التطورات العسكرية التي تشهدها ليبيا منذ إطلاق الجيش لمعركة تحرير طرابلس في 4 أبريل الماضي.

الفترة القادمة ستحمل تطورات جديدة بشأن الأزمة الليبية لاسيما مع تعيين واشنطن سفيرا جديدا في طرابلس

وينتقد سلامة في الكثير من تصريحاته الإعلامية التدخل الأجنبي في ليبيا الذي يرى أنه أحد أبرز الأسباب الرئيسية التي تعرقل توصل الليبيين إلى اتفاق ينهي الأزمة العاصفة ببلادهم منذ سنوات.

واعتبر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أن "الطريق للخروج من الأزمة في ليبيا معروف، ولا يحتاج سوى إلى الإرادة السياسية وإنخلاص النوايا،

مأساة المهاجرين تتجدد قبالة سواحل ليبيا

لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، كليي كليمنتس، بديوان وزارة الداخلية في العاصمة طرابلس بحضور مدير إدارة العلاقات والتعاون بالوزارة.

وكان تدفق المهاجرين من السواحل الليبية نحو أوروبا قد شهد تراجعا خلال السنة الماضية بعد توقيع حكومة الوفاق لاتفاقية مع إيطاليا.

ولا يستبعد مراقبون أن تكون حكومة الوفاق قد أطلقت يد المهجرين لاستئناف عملية تهريب المهاجرين نحو أوروبا كمحاولة للضغط للحصول على إداة أوروبية للعملية العسكرية التي أطلقها الجيش لتحرير طرابلس.

حكومة الوفاق الوطني فتحي باشاغا، إن "الأمم المتحدة توقفت عن تقديم المساعدة بخصوص نقل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم"، مؤكدا أن ليبيا تتعامل مع ظاهرة الهجرة من "منطق إنساني".

وشدد باشاغا على ضرورة "الأيتم تحميل ليبيا في هذا الشأن أكثر من طاقتها خاصة وأنها تمر بظروف ليست خافية على أحد ومع ذلك نتعاون من المنظمات الدولية ذات العلاقة بشأن إيجاد حلول لهذه المشكلة".

وجاء حديث باشاغا خلال اجتماعه الاثنين، مع مساعدة المفوض السامي

إلى أن هناك 40 شخصا على الأقل بين قتل ومفقود.

وكثيرا ما تغلب سفن مهاجرة وعلى متنها أعداد كبيرة من المهاجرين قبالة سواحل ليبيا. ولقي أكثر من 100 شخص حتفهم الأسبوع الماضي وانقلب قارب يقل نحو 250 شخصا الشهر الماضي.

ويلقى الآلاف حتفهم سنويا في البحر المتوسط من بين مئات الآلاف حاولوا العبور من شمال أفريقيا إلى أوروبا في السنوات القليلة الماضية، غير أن عدد من يقدمون على هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر يتراجع، والآن، قال المفوض بوزارة الداخلية في

طرابلس - ذكر المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين شارلي ياكسلي الثلاثاء، أن هناك مخاوف من مقتل أو فقد نحو 40 شخصا في أحدث واقعة لغرق سفينة قبالة سواحل ليبيا، وأن عدد الناجين ربما بلغ نحو 60.

وقال ياكسلي على تويتر "ترد أخبار مروعة عن احتمال حدوث خسائر كبيرة في الأرواح في غرق سفينة قبالة سواحل ليبيا". وأضاف أن التفاصيل لا تزال غير واضحة.

وتابع "نحو 60 شخصا ربما أنقذوا وعادوا إلى الشاطئ. تشير التقديرات

يوسف الشاهد: تونس مُهددة بـ«دكتاتورية المافيا»

المافيا بدأت للحفاظ على الدولة"، لافتا في نفس الوقت إلى أن "الحرب على الفساد أصعب من الحرب على الإرهاب".

واعتبر في هذا السياق أن "المافيا في حالة هلع الآن"، مؤكدا في هذا الصد أنه "قرر مواصلة الحرب على الفساد رغم تأكيد البعض أنها قد تجعله يخسر نقاطا سياسية".

ويعد أن دافع عن حصيلة عمل حكومته خلال السنوات الثلاث الماضية، وتعهّد الشاهد بأنه في صورة فوزه بالانتخابات الرئاسية القادمة، سيعمل خلال الأشهر الأولى على تحقيق ثلاث أولويات الأولى هي "إعادة مراجعة السياسة الخارجية التونسية تجاه ليبيا"، وذلك من زاوية الخروج من مربع "دبلوماسية الحياد".

وتتعلق الأولوية الثانية بإرساء المحكمة الدستورية خلال الأشهر الستة الأولى من توليه رئاسة البلاد في صورة فوزه وحزبه بالانتخابات، بينما تهم الأولوية الثالثة العمل على تحقيق المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة.

المزبوجة التي طالما مارسستها وفق رؤية تروم توظيف الأزمات التي تحيط بالعلاقات بين بقية القوى السياسية والحزبي، لصالحها بانتهازية مقبلة كشفت حقيقتها أمام الجميع.

ومع ذلك، تجنّب يوسف الشاهد التطرق إلى العلاقة مع حركة النهضة وورثها في سياق الترتيبات التي سنتهني إليها الأوضاع، ليؤكد في المقابل أن "أي مُرشح للانتخابات الرئاسية ليس له أي نوع من الحصانة"، وذلك في رد مباشر على الانتقادات التي طالته بعد اعتقال نبيل القروي.

واعتبر الشاهد، الذي فوض صلاحياته كرئيس للحكومة لوزير الوظيفة العمومية كمال مرجان، الثلاثاء الماضي، تلك الانتقادات وما رافقها من اتهامات بأنها تندرج في إطار الهجمة التي يتعرض لها بسبب الحرب التي أعلنها "على الفساد والفاستين".

وقال في حديثه الإذاعي إن "تونس أصبحت اليوم مُهددة بدكتاتورية المافيا السياسية والإعلامية.. والمواجهة مع

وشملت تلك المخاوف وما رافقها من قلق مُتصاعد، كافة أطراف المشهد السياسي باستثناء حركة النهضة الإسلامية، برئاسة راشد الغنوشي، التي لزمّت الصمت، على قاعدة اللعبة

المُتصاعد على وقع غليان اجتماعي، ومخاوف سياسية أثرت كثيرا على الاستحقاق الانتخابي الرئاسي المقرر في منتصف الشهر القادم، المنتظر أن تبدأ حملاته الانتخابية بعد أيام قليلة.



طموح يتعاظم

والانتخابي"، ولكنه استدرك قائلا إن المسار القضائي "أثبت أنه مستقل عن المسار السياسي، وأن رئيس الحكومة لا سلطة له على القضاء الذي هو سلطة مستقلة".

ووصف مع ذلك، ما تشهده البلاد حاليا من جدل وتجاذبات سياسية بـ"الحرب السياسية"، رافضا في نفس الوقت الاتهامات الموجهة له بـ"الدكتاتورية"، قائلا "لست دكتاتوريا، بل أنا ديمقراطي".

واعتقلت قوات الأمن التونسية الجمعة الماضي رجل الأعمال والإعلام المعروف، نبيل القروي، مؤسس القناة التلفزيونية الخاصة "تسمة تي في"، والمُرشح لخوض السباق الرئاسي المبكر، على مستوى الطريق السريعة الرابطة بين تونس وباجة (شمال غرب)، بقتضى مذكرة اعتقال صادرة ضده، وذلك بعد شهر ونصف من اتهامه بتبييض الأموال والتهرب الضريبي.

وأعدت عملية الاعتقال هذه، المشهد السياسي التونسي إلى مُربع القلق

تونس - حذّر رئيس الحكومة التونسية المُخلى، يوسف الشاهد، والمُرشح للاستحقاق الرئاسي القادم، من سيطرة "مافيا السياسة والإعلام" على الدولة التي أصبحت "مُهددة بدكتاتورية المافيا"، وذلك في الوقت الذي تشهد فيه البلاد تصعيدا سياسيا خطيرا ترافق مع حالة غير مسبوقة من الاحتقان الاجتماعي.

وفيما تتراكم المخاوف من الإرتدادات والانعكاسات المُحتملة، لهذا التصعيد على مجمل المسار الانتخابي في البلاد، أقر الشاهد في حوار بثته بعد ظهر الثلاثاء إذاعة "موزايك أف أم" المحلية التونسية، بأن المناخ الذي ترميه البلاد عشية الانتخابات الرئاسية المُبكرة المُقرر تنظيمها في منتصف الشهر المُقبل، غير سليم نتيجة التطورات السياسية، وذلك في علاقة باعتقال المُرشح للانتخابات الرئاسية نبيل القروي.

واعتبر أن توقفت هذا الاعتقال "يُشوِّش ويؤثر على المناخ السياسي